

## الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه

نعني بالاستثمار عملية الخلق الحقيقي لرؤوس الأموال الإنتاجية مثل: بناء خطوط السكك الحديدية وبناء الطرق والجسور وبناء محطات التوليد الكهربائي، وصناعة السيارات والطائرات الخ. ويعرف الاستثمار أيضاً على أنه طريقة تخصيص الأموال لبناء أو توسيع المشاريع الإنتاجية والخدمية التي يحتاجها المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أنّ عملية الاستثمار لا يقوم بها الأفراد ولا المؤسسات البيروقراطية وإنما يقوم بها المنظم الاقتصادي أو توديعها الدولة على وفق برامجها التنموية. والاستثمار لا يمكن أن يتحقق دون التوفير غير أنّ توفير كمية من الأموال لا تضمن استثمار نفس الكمية، بل يرجع بطبيعة الحال إلى تذبذب مستويات الإنتاج تبعاً لارتفاع أو انخفاض الطلب على السلع المنتجة.

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أنّ الاستثمار يترك آثاره المضاعفة على العمليتين الاقتصادية الأخرى التي تصاحبه مثل: الاستهلاك والدخل والاستخدام وسعر الفائدة. فاستثمار كمية من رؤوس الأموال لا بد أن يساعد على زيادة الاستخدام بوتائر أعلى من عملية إنتاج كمية إضافية من السلع الإنتاجية. فلو استخدمنا مثلاً (1000) عامل في مشروع حكومي جديد فإن مثل هذا الاستخدام يحتم علينا دفع أجور العمال وتخصيص أرباح للمنظم الاقتصادي وأرب العمل وشراء المواد الأولية التي يستخدمها العمال في الإنتاج. إذن، كافة نفقات الإنتاج تتحول على دخول يتمتع بها العديد من الناس. أمّا الاستخدام الناجم عن هذه الطريقة فيسمى الاستثمار الأجنبي. وبزيادة كمية دخول الأفراد يزداد استهلاكهم للسلع ويميلون إلى توفير الفائض من مدخولاتهم علماً بأنّ توسع حجم الطلب يعتمد على ميل الأفراد نحو الاستهلاك. لكن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انتعاش الطلب وبالتالي زياد الاستخدام زيادة أكبر ومثل هذا الاستخدام يسمى الاستخدام الثانوي.

أمّا العوامل المؤثرة في الاستثمار فهي:

- 1- توقعات الأنشطة الاقتصادية.
- 2- الكفاءة الحدية لرأس المال.
- 3- معدل سعر الفائدة.

4- التوفير.

5- الاستهلاك.

والآن نود شرح هذه العوامل بإيجاز:

- توقعات الأنشطة الاقتصادية:

من العوامل الأساسية المؤثرة في الاستثمار توقع رجال العمل والاقتصاد والمنظمين الاقتصاديين لطبيعة النشاط الاقتصادي المستقبلي في المجتمع. فإذا كان رجال الأعمال يحملون المواقف المتفائلة حول الأنشطة الاقتصادية المستقبلية، أي يتوقعون الربح من هذه الأنشطة فإن حجم الاستثمار يزداد  $\square$  العكس هو الصحيح، إذا كان رجال الأعمال يتوقعون  $\square$  الاقتصاد ويحملون المواقف المتشائمة حول الظواهر الاقتصادية المستقبلية.

- الكفاءة الحدية لرأس المال:

إذا كان  $\square$  عوائد أو فوائد رأس المال المستثمر في المشاريع الإنتاجية والخدمية أكبر من سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار يأخذ بالزيادة والعكس هو الصحيح إذا كان سعر الفائدة يعطي مردوداً اقتصادياً أقل من المردود الاقتصادي لرأس المال المستثمر في عمليات الإنتاج والمشاريع الخدمية الأخرى.

- معدل سعر الفائدة:

إذا كان معدل سعر الفائدة عالياً فإن حجم الاستثمار يتقلص. أما إذا كان سعر الفائدة واطناً فإن حجم الاستثمار يزداد أملاً في جني الأرباح المتأتية من استثمار رأس المال في المشاريع الإنتاجية.

- التوفير:

يتأثر الاستثمار بالتوفير طالما  $\square$  التوفير يساوي الاستثمار كما يخبّرنا اللورد (كينز). بمعنى آخر أن ما يوفره الأفراد من أموال يأخذ طريقه إلى المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل استثمار، لذا فزيادة مستويات التوفير تقود إلى زيادة مستوي  $\square$  الاستثمار وقلة مستوي  $\square$  التوفير تقود إلى هبوط مستويات الاستثمار.

- الاستهلاك:

يؤثر متغير الاستهلاك في الاستثمار، فزيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب على السلع، وزيادة الطلب على السلع تؤدي إلى زيادة الأسعار والأرباح التي يجنيها المنتجون وزيادة الأرباح تحفز رجال الأعمال على استثمار أموالهم في المشاريع الإنتاجية المربحة. أمّا إذا انخفض الاستهلاك فإن الطلب ينخفض على السلع وبالتالي يتدنى مستوى الأسعار والأرباح ويحدث الركود الاقتصادي، ومثل هذه الحالة تؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار. إذن يؤثر الاستهلاك تأثيراً إيجابياً في الاستثمار. فكلما يرتفع حجم الاستهلاك يرتفع حجم الاستثمار  
العَد □ صحيح.